حَجم التراجع في فئة " السلامة وسيادة القانون" التقدم المَحرز في الحوكمة الأفريقية على مدى العقد الماضي
حسب تقارير مؤسسة مو إبراهيم

يعيش ما يقرب من ثلثي مواطني أفريقيا في بلدان تراجعت فيها مؤشرات 'السلامة وسيادة القانون' خلال السنوات العشر الأخيرة

لندن، الاثنين 3 أكتوبر/تشرين الأول 2016 - يكشف دليل إبراهيم *للحكم* في أفريقيا (IIAG) لعام 2016، والذي أطلقته مؤسسة مو إبراهيم اليوم، عن أن التحسُّن في الأداء الكلي للحكم في أفريقيا على مدى السنوات العشر الماضية ، قد أعاقه التدهور واسع النطاق في فئة *السلامة وسيادة القانون*.

يتضمن الإصدار العاشر من الدليل، والذي يُعد أوسع وأشمل تحليل للحوكمة في أفريقيا قد أُجري حتى اليوم، بيانات تمتد على مدار عقد كامل لتقييم 54 بلداً أفريقياً مقابل 95 مؤشراً مستقى من 34 مصدراً مستقلاً. هذا العام، يتضمن الدليل وللمرة الأولى بيانات مسوح الموقف العام المستقاة من البارومتر الأفريقي. تعكس هذه البيانات التصورات الخاصة بالأفارقة حول الحوكمة في أفريقيا، مما يعطي منظوراً جديداً للنتائج التي أفرزتها بيانات اخرى مثل تقييمات الخبراء و البيانات الرسمية.

على مدى العقد الماضي، تحسنت الحكم العام بفارق نقطة واحدة على مستوى المتوسط القاري، حيث سجل 37 بلداً ، يعيش فيها 70% من المواطنين الأفارقة، تقدما. وقد نتج هذا الإتجاه العام الإيجابي عن التحسن المُحرز في فئتي التنمية البشرية والمشاركة وحقوق الإنسان. كما سجلت فئة الفرص الإقتصادية المستدامة بعض التقدم وإن كان بوتيرة أبطأ.

غير أن هذه الإتجاهات الإيجابية تقف على النقيض من الأنخفاض البالغ والمقلق في فئة السلامة وسيادة القانون، حيث شهدت 33 دولة في أفريقيا من أصل 54 – ويعيش فيها ما يقرب من ثلثي سكان القارة- تراجعا منذ عام 2006. وقد شهدت 15 دولة من هؤلاء ال33 تراجعا حادا في هذه الفئة.

وقد تفاهم هذه الأتجاه المقلق موخراً، إذ سجل ما يقرب من نصف بلدان القارة أسوا نقاط/ درجات لهم على الإطلاق في هذه الفئة خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد نبع ذلك من التدهور الملحوظ في الفئتين الفرعيتين السلامة الشخصية و الأمن القومي. وحاليا، تعد المساءلة هى الفئة الفرعية ذات الدرجات الأدنى على مستوى الدليل برمته. وبلا استثناء، فأن جميع الدول التي شهدت تراجعا على مستوى الحوكمة الكلية قد شهدت تراجعا في فئة "السلامة وسيادة القانون" أيضا.

كذلك فأن التحسن في فئة "المشاركة وحقوق الإنسان"، والذي شهدته 37 دولة أفريقية يقطنها 78% من المواطنين الأفارقة، قد كان مدفوعا بالأساس بالتقدم المُحرز في النوع الاجتماعي و المشاركة. ومع ذلك، يوجد تراجعا طفيفا في الفئة الفرعية "الحقوق"، مع وجود بعض الإتجاهات المقلقة في المؤشرات المتعلقة بنطاق المجتمع المدني.

وتعد الفرص الإقتصادية المستدامة هي الفئة ذات الدرجات الأدنى والمعدل الأبطا في التحسن على مستوى الدليل، وذلك على الرغم من أن 38 دولة- تمثل الناتج المحلى الإجمالي القاري، قد سجلت تحسنا خلال العقد الماضي في هذه الفئة. وقد تحقق التقدم الأكبر في هذا السياق في فئة البنية التحتية. ويعود الفضل في ذلك إلى التحسن الكبير الذي شهده مؤشر البنية التحتية الرقمية وبنية تكنولوجيا المعلومات. وقد شهد هذا المؤشر على وجه الخصوص التحسن الأكبر من بين جميع المؤشرات الخمسة والتسعين التي يتضمنها الدليل. ومع ذلك ، يظل متوسط درجات البنية التحتية منخفضا، حيث سجل مؤشر البنية التحتية للكهرباء تراجعا مقلقا في 19 دولة، يعيش بها قرابة 40% من سكان أفريقيا. كما أحرز تقدما في فئة القطاع الزراعي.

وتُعتبر *التنمية البشرية* الفئة ذات الأداء الأفضل خلال العقد الماضي، إذ سجل 43 بلداً تضم نحو 87% من المواطنين الأفارقة ، تقدماً في هذا السياق . وقد تحسنت جميع الأبعاد - *التعليم والصحة والرفاهه – في هذه الفئة ، حتى و أن كان التقدم المُحرز* في الفئة الفرعية *الرفاهه* قد تأثر بفعل الانخفاض في مؤشري *الإقصاء الاجتماعي وأولويات الحد من الفقر*.

ويعلق محمد إبراهيم، رئيس مؤسسة مو إبراهيم، قائلاً:

يعكس التحسُّن في الأداء الكلي للحكم في أفريقيا على مدى العقد الماضي اتجاهاً إيجابياً في أغلبية البلدان وهو لصالح ما يزيد على ثلثي مواطني القارة. بيد أنه لا يمكن إحراز النجاح ولا الحفاظ على أي تقدم من دون المداومة على الالتزام والجهد. وكما يكشف لنا الدليل، فإن التراجع في فئة 'السلامة وسيادة القانون' يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه القارة اليوم. ومن ثم فإن الحكم الرشيد والقيادة الحكيمة أساسيان من أجل إدارة هذا التحدي والحفاظ على التقدم المحرز حديثاً وضمان مستقبل مشرق لأفريقيا."

أبرز نتائج دليل عام 2016:

- على مدى العقد الماضي، تحسّنت درجات المتوسط القارّي في *الأداء الكلي للحكم* بمقدار نقطة واحدة.
- منذ عام 2006، تحسّن 37 بلداً، يقيم فيها 70% من المواطنين الأفارقة، في *الأداء الكلي للحكم*.
- والدول التي شهدت التحسن الأكبر على مستوى *الأداء الكلي للحكم* على مدى العقد الماضي هي كوت ديفوار (+13.1)، تليها توغو (+9.7)، زيمبابوي (+9.7)، ليبيريا (+8.7)، ورواندا (+8.4).
- على الرغم من إحتلال غانا وجنوب أفريقيا لمراكز متقدمة وحلولهم من بين البلدان العشرة الأوائل من حيث *الأداء الكلي للحكم* في عام 2015، إلا أنهما قد حلا في المركزين الثامن والعاشر للبلدان الأكثر تدهوراً على مدار العقد أيضاً.
- على مستوى *الحوكمة الكلية*، كانت الدول صاحبة الدرجات الأعلى في عام 2015 هي موريشيوس وبوتسوانا والرأس الأخضر، أما الدول الثلاث الأكثر تحسّناً على مدى العقد فهي كوت ديفوار وتوغو وزمبابوي.
- *السلامة وسيادة القانون* هي الفئة الوحيدة في المؤشر التي سجلت اتجاهاً سلبياً خلال العقد الماضي، حيث انخفضت بنسبة(-2.8 نقطة) خلال السنوات العشر الماضية.
- في عام 2015، عاش ما يقرب من ثلثي المواطنين الأفارقة في بلدان تدهورت فيها *السلامة وسيادة القانون* على مدى السنوات العشر الماضية.
- *المساءلة* هي الفئة ذات الدرجات الأدني (35.1) من بين الفئات الفرعية الأربع عشرة في عام 2015.
- انخفض متوسط الدرجات على المستوى القاري لمؤشر *الفساد والبيروقراطية* بمعدل (-8.7 نقطة) على مدى العقد الماضي، إذ سجل 33 بلداً تدهوراً في هذا المؤشر، و قد حقق 24 بلدا من هؤلاء نقاطهم درجاتهم الأسوأ على الإطلاق في عام 2015.
- تعيش الغالبية العظمى (78%) من المواطنين الأفارقة في بلدان تحسّنت في فئة *المشاركة وحقوق الإنسان* على مدى العقد الماضي.
- التقدم المُحرز على مدى العقد في فئة *المشاركة وحقوق الإنسان* (+2.4 نقطة) قد تحقق بفضل التحسن في فئتي *الجنسانية/ النوع الأجتماعي* (+4.3) *والمشاركة* (+3.0)، في حين أن فئة *الحقوق* (-0.2) قد سجلت انخفاضاً طفيفاً.
- سجلت ستة بلدان من بين البلدان العشرة ذات الدرجات الأعلى في فئة *الحقوق* ، تدهوراً في السنوات العشر الماضية.
- أظهر ثلثا البلدان في القارة، وهو ما يمثل 67% من سكان أفريقيا، تدهوراً في *حرية التعبير* على مدى السنوات العشر الماضية.
- تراجع أحد عشر بلداً، يقطنها أكثر من ربع سكان القارة (27%)، في مؤشرات المجتمع المدني الثلاثة - *مشاركة المجتمع المدني، وحرية التعبير وحرية التجمّع وتكوين الجمعيات* - على امتداد العقد الماضي.
- في عام 2015 ، أكثر من ثلثي المواطنين الأفارقة (70%) في بلدان تحسّنت فيها *الفرص الاقتصادية المستدامة* في السنوات العشر الماضية.
- يعد مؤشر البنية التحتية الرقمية وبنية تكنولوجيا المعلومات المؤشر الذي شهد التحسن الأكبر (من أصل 95 مؤشراً) في الدليل على مدار العقد.
- يعد مؤشر التنويع هو المؤشر ذو الدرجات الأدني في الدليل ، ويظهر تدهوراً على مدى السنوات العشر الماضية.
- يعيش 40% من الأفارقة في بلدان سجلت تدهوراً في البنية التحتية للكهرباء على مدى العشر سنوات الماضية، وقد تأثر أكثر من نصف إقتصاد إفريقيا بهذه المسألة.
- التراجع الطفيف البالغ (-0.8 نقطة) على مدى العقد والمسجل في فئة *بيئة الأعمال* يخفي وراءه اتجاهات متباينة إلى حد كبير، إذ تراجع 24 بلداً، خمسة منها بأكثر من(–10.0 نقاط)، بينما تقدم 28 بلداً، خمسة منها بأكثر من (+10.0 نقاط).
- سجلت النيجر ورواندا وكوت ديفوار وتوغو وكينيا تقدما بمعدل يزيد عن (+10.0 نقاط)في فئة *بيئة الأعمال* على مدى العقد.
- سجلت ثلاثة واربعون دولة أفريقية، يعيش فيها اكثر من أربعة أخماس سكان أفريقيا (87%) تحسنا في التنمية البشرية على مدى العقد الماضي. وقد تحسنت كل من رواندا و إثيوبيا و أنغولا و توغو باكثر من (+10.0 نقاط) في فئة التنمية البشرية على مدى العقد.
- سجلت جميع البلدان الأفريقية ، والبالغ عددها 54، تقدماً في فئة معدل وفيات الأطفال على مدى العقد الماضي.
- على مدى العشر سنوات الماضية، سجل مؤشر الفقر تقدما بلغ (+ 7.2 نقطة)، أذ شهد 29 بلدا أفريقيا ، تمثل 67% من سكان أفريقيا و 76% من الناتج المحلى الأجمالي الأفريقي، تحسنا. غير أن مؤشر أولويات الحد من الفقر قد سجل تراجعا متوسطا بلغ (-1.3 نقطة)، وذلك بسبب تراجع 23 بلداً يقطن فيها 45% من سكان أفريقيا.

ملاحظات إلى المحرّرين

- *تأسست مؤسسة مو إبراهيم في عام 2006 وانصبّ تركيزها منذ البداية على الأهمية الحاسمة للقيادة والحكم في أفريقيا، ومن خلال توفير الأدوات اللازمة لتقييم ودعم التقدم المحرز في مجال القيادة والحكم.*

- *يوفر دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا (IIAG) تقييماً سنوياً لجودة الحكم في البلدان الأفريقية، وهو يتضمن مجموعة من البيانات هي الأوسع و الأشمل عن الحكم في أفريقيا. يتضمن دليل عام 2016، 95 مؤشّراً مستقى من 34 مؤسسة أفريقية وعالمية مستقلة للبيانات.*

- *وتغطي بيانات دليل عام 2016 و المتاحة على شبكة الإنترنت مدة قوامها 16 سنة تمتد في الفترة ما بين عامي 2000 و2015.*

- *ويحلل تقرير دليل عام 2016 الاتجاهات على مدى العقد الماضي،و يغطي التقرير فترة العشر سنوات الماضية: 2006-2015.*

- *جميع الدرجات الواردة في الدليل من 100.0، بحيث تكون 100.0 هي الدرجة العظمى.*

- *يشمل دليل عام 2016 54 بلداً أفريقياً. أُدرجت كل من السودان وجنوب السودان في الدليل لأول مرة في عام 2015. ولا توجد بيانات عن جنوب السودان قبل الانفصال في عام 2011.*

- *تم إدخال تحسينات سنوية طفيفة على الدليل، قد تكون هذه التحسينات منهجية أو تعتمد على إدراج مؤشرات أو استبعاد غيرها. ولذلك تجري مراجعة بيانات الدليل بشكل كاملٍ و بأثر رجعي كل عام، وفقاً لأفضل الممارسات. وينبغي إجراء المقارنات بين السنواتً بناءً على بيانات دليل عام 2016.*

- *للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة mo.ibrahim.foundation/iiag.*

- يمكنك متابعة مؤسسة محمد إبراهيم على تويتر،@Mo_IbrahimFdn، أو عبر صفحة المؤسسة على موقع الفيسبوك https://www.facebook.com/MoIbrahimFoundation . كما يمكنكم متابعة المؤسسة على الأنستجرام @moibrahimfoundation

- لمتابعة النقاش حول دليل 2016، استخدم الهاشتاغ #IIAG.

تغريدات سريعة

- *@Mo_IbrahimFdn: يعيش ما يقرب من ثلثي مواطني أفريقيا في بلدان تراجعت فيها مؤشرات 'السلامة وسيادة القانون' خلال السنوات العشر الأخيرة #IIAG 2016 http://mo.ibrahim.foundation/iiag*

- *@Mo_IbrahimFdn: يجب على # قادة أفريقيا تحسين السلامة وسيادة القانون من أجل تعزيز التقدم المحرز في السنوات الأخيرة والوفاء بوعدنا إزاء قارتنا #IIAG 2016 http://mo.ibrahim.foundation/iiag*

بيانات الاتصال

- صوفي ماسيبا، masipa.s@moibrahimfoundation.org، +44 (0) 207 535 5067
- ياسمين كامل، yasmin.kamel@portland-communications.com، +44 (0) 777 2614 741